

الوجود العسكري الأجنبي والأمن القومي العربي

العربي الذي جعل الخصم والحكم في القضايا العربية في نفس المستوى من العلاقات.

عمل هذا الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية على مدار أكثر من نصف قرن على الزج بالأمّة العربية في استقطابات دولية، وجرّ الأمّة العربية إلى صراعات من خارج الاقليم، والضغط على الإرادة السياسية وتهديد أمن الدول العربية، واستنزاف موارد الدول العربية، بالإضافة إلى السيطرة الأجنبية على التقدم التقني وخاصة في مجال صناعة الأسلحة. كما أن هذا الوجود العسكري له دور مباشر في تشجيع الأقليات والطوائف على التمرد والانفصال، وإثارة النزاعات بين الشعوب العربية والعمل على استمرارها، وتشجيع النزاعات بين الدول العربية والدول المجاورة واحباط جهود التنمية الحضارية والنهضوية.

ولكن، رغم كل هذا التأثير السلبي للوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي العربي فإن وقائع التاريخ العربي، خلال أكثر من ستة عقود، تؤكد لنا أن هذا الوجود العسكري ليس هو العامل الرئيسي في ضعف وتخايل الأمن القومي العربي، بل يمكن أن يكون إحدى نتائج عوامل الضعف المتراكم في البنية الاستراتيجية العربية، تلك العوامل التي تشمل الأنظمة والقيادات العربية الضعيفة والمستسلمة كما تشمل غياب الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمعات العربية. عملت تلك العوامل، المتركمة والمستمرة في التفاعل، على زيادة اضعاف وارباك الأمن القومي العربي الذي أدى في النهاية إلى استنزاف كامل الموارد القومية والسيادة العربية في جميع الأقطار العربية مع بداية تغير النظام العالمي نحو القطبية الأحادية المندفعة نحو الهيمنة والسيطرة الكاملتين على مقدرات العالم.

المراجع:

اللواء الركن طلعت أحمد مسلم - «الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي»، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

مساعدات وإيجارات لقواعدها وتسهيلات لها لدى الدول المضيفة، إلا أننا وفي النظام العالمي الجديد هناك بعض الدول التي لم تعد تجد حرجاً في إعلان طلب هذا الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، ودول تدفع إلى الدول الكبرى تكاليف بقائها العسكري على أراضيها.

لاتزال المنطقة العربية مستهدفة في مواردها النفطية الغنية التي أصبحت، ضمن النظام العالمي الجديد، مهتدة بالاحتلال العسكري لتحييد هذه القوة الاقتصادية خارج الإرادة الوطنية العربية.

ومنذ أكثر من نصف قرن في حالة حرب مستمرة مع الكيان الصهيوني المدعوم بشكل كامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكامل امكانياتها المادية والعسكرية، وفي الوقت الذي كانت ولا تزال المنطقة العربية مستهدفة في مواردها النفطية الغنية التي أصبحت، ضمن النظام العالمي الجديد، مهتدة بالاحتلال العسكري لتحييد هذه القوة الاقتصادية خارج الإرادة الوطنية العربية. ضمن هذين المنظورين يمكن معرفة مدى الأثار السلبية المباشرة وغير المباشرة لهذا الوجود العسكري الأمريكي في الأمن القومي

كونها الأغنى في مواردها النفطية. شمل هذا الوجود جميع صورته التي تتمثل في وجود الخبراء العسكريين، والمستشارين العسكريين، والمساعدين الأمنية، والقواعد والتسهيلات العسكرية، واستخدام التسهيلات التي تشمل قواعد وتسهيلات برية وقواعد وتسهيلات التجارب والتمركز المسبق لمعدات القتال والقواعد والتسهيلات الجوية مثل انتشار طائرات القتال التكتيكية والاستراتيجية لتنفيذ المهام القتالية وانتشار طائرات النقل والاستطلاع والمساحة لمعاونة أعمال القتال وغير ذلك.

اضافة الى ذلك استمر النشر الاستراتيجي للقواعد والتسهيلات الشاطئية والبحرية والتسهيلات الفنية، ومختلف صور الوجود العسكري مثل المناورات والتدريب المشترك مع القوات الأجنبية، والوحدات المتخصصة عدا تشكيلات القتال، إضافة إلى تشكيلات المقاتلة الأجنبية من الأسلحة المشتركة والقوات الجوية والبحرية، والتشكيلات الأجنبية المسلحة بأسلحة التدمير الشامل.

من جانب آخر، ونتيجة للهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية، أصبح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات التي يوجد منها في شبه جزيرة سيناء وكانت موجودة مرتين في لبنان، والقوات والتشكيلات القتالية التابعة للأمم المتحدة (قوات فرض السلام)، والوجود العسكري البحري في المياه الدولية القريبة، أصبح كل ذلك يعد ضمن الوجود العسكري الأجنبي للقوة الاستعمارية العظمى على الأرض العربية.

ولكن ما يعد أحدث التطورات في هذا المجال، وبعد أن كانت الدول الكبرى تحقق وجودها العسكري الأجنبي إما باستخدام القوة العسكرية كما كان يحدث في فترة الاستعمار القديم، وأما بالإغراء أي بدفع



بقلم: سميرة رجب
sameera@binrajab.com

والتحالفات والوفاق الدولي، ولكن ما جاء بعد ذلك من زوال حالة التعدد القطبي في العالم لم يقلل من نشاط الوجود العسكري الأجنبي كثيراً، بل أصبح أكثر تركيزاً حول الوجود العسكري الأمريكي في مختلف بقاع العالم، الذي بدأ ضمن استراتيجية عسكرية منابع النفط بعد حرب ١٩٧٣ والدور الذي لعبه النفط العربي في تلك الحرب، إضافة إلى ما تحمله هذه الدولة العظمى من نزوع للعب الدور العسكري عالمياً بما يتجاوز حدود مصالحها المباشرة إلى ما تعتبره مصالحها العالمية. لذلك عملت هذه الدولة استخباراتياً ضمن الكثير من البرامج السرية على تفتيت وتقسيم بعض الدول إلى أجزاء، تحت زريعة الحكم الذاتي وحقوق الأقليات والاثنيات، تسترا على هدفها الأساسي المركز حول إيجاد دول صغيرة وضعيفة تقبل الوجود العسكري الأجنبي وتشعر بحاجتها إليه أو كحد أدنى للحصول على المساعدات المادية التي تحصل عليها الدول المضيفة مقابل ذلك الوجود. هكذا تحول هذا الوجود العسكري الأمريكي في النظام العالمي الجديد إلى صورة حديثة للاستعمار، المختلف عن الاستعمار القديم السياسي والاقتصادي، إضافة إلى أنه ذلك الاستعمار الذي قد لا تشعر الشعوب به بشكل ملموس كما كان الحال في الاستعمار القديم، ولكن تشعر به وتلمسه الحكومات والأنظمة في البلاد التي لا تتصف بالنظام الديمقراطي، حيث إن إدارتها وإرادتها السياسيتين تكونان مرتهنين بهذا الوجود العسكري الأجنبي الاستعماري.

الوجود العسكري في الوطن العربي حرصت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ وقت مبكر جداً، على الوجود العسكري في منطقة الوطن العربي، التي تعد المنطقة الأكثر حيوية واستراتيجية في العالم بجانب

واضحاً بإعلان نفسه من خلال الوجود العسكري المتعدد الأشكال والأدوار، ومن خلال السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية للولايات المتحدة على مختلف دول العالم وعلى الأمم المتحدة، فأصبحت الدولة العظمى والقطب الأوحد من ناحية كما أصبحت الدولة الاستعمارية الأقوى في صور مختلفة وبوظائف جديدة.

طبيعة الوجود العسكري.

إن الوجود العسكري لدولة ما لدى دولة أخرى يعكس طبيعة العلاقات الدولية التي تربطهما، والتي تندرج من علاقات التحالف والتعاون حتى علاقات الصراع، حيث أن علاقات التعاون بين دولتين تصل إلى قيمتها حين يتحول هذا التعاون من مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها إلى المجال العسكري، بما يعني ظهور نوع من التحالف العسكري بين الدولتين، أو مجموعة الدول، بل إن درجة هذا التعاون العسكري في حد ذاتها تختلف وفقاً لدرجة تطور هذه العلاقات. أي تختلف

صور هذا الوجود العسكري مع اختلاف صور الندبية والقوة والضعف بين الدولة المضيفة والدولة الموجودة عسكرياً. كما يمكن أن تتغير صور الوجود العسكري في حالة الصراع المسلح الفعلي حيث يتحول الوجود العسكري في هذه الحالة إلى صورة احتلال مع وجود قوات وتشكيلات قتالية في الأراضي والمياه الإقليمية والفضاء الجوي للدولتين.

كان هذا الوضع متوافراً إلى حد ما في عهد الصراع القطبي والتجاذب العسكري

فور الانتهاء من الاستعمار القديم في العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، بدأت تتشكل معالم الاستعمار الجديد، في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) في الفترة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٩٠. بدأ تشكل الاستعمار الجديد في ظل الانتشار الاستراتيجي العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف بقاع العالم من خلال تمرکز قواعدها العسكرية ونشر خبراتها ومنظومة أسلحتها واساطيلها في مناطق نفوذها والامتداد لمناطق نفوذ استراتيجية جديدة ضمن خطة عسكرية للحد من امتداد النفوذ السوفيتي

إلى المناطق الغنية في العالم، في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي (سابقاً) يسيطر نفوذه أيديولوجياً ضمن مخطط ثقافي وثوري في أوساط المجتمعات المختلفة في العالم الثالث، إلى جانب بعض الوجود العسكري من خلال نشر منظومة أسلحته وخبراته إلى العسكريين، بالإضافة إلى بسط السيطرة المباشرة على بعض دول الجوار الجغرافي وغيرها من خلال حكومات موالية له أمام المد الرأسمالي الأمريكي.

ولكن وبالرغم من كل ما قيل وما كتب عن صراع الحرب الباردة فيما يخص نشر نفوذ القطبين الرأسمالي والشيوعي عسكرياً واستخباراتياً وأيديولوجياً وثقافياً وفكرياً وثورياً فإنه نادراً جداً ما كان يتم اللجوء إلى العمل العسكري المعلن في النزاعات فيما بينهما، لما تميز به القطبان من تكافؤ

علمي واقتصادي ودور سياسي دولي، إضافة إلى امتلاكهما قوة ردع مدمرة ومتكافئة، مما يوجب احكام السيطرة عليها لتحاشي ما يمكن أن يتسبب به من دمار لدولتهما وللعالم. إلا أن مع انتهاء الحرب الباردة مع بداية تسعينيات القرن الماضي وانتهاء الخطر الشيوعي، بدأ التوسع الأمريكي السافر بالوجود العسكري وبسط الهيمنة الكاملة على العالم، وخصوصاً على المناطق النفطية والاستراتيجية وذات الموارد الغنية، ولم يعد خافياً الوجه الأمريكي الاستعماري، الذي بدأ تشكله منذ وقت مبكر، والذي أصبح

في النظام العالمي الجديد هناك بعض الدول التي لم تعد تجد حرجاً في إعلان طلب هذا الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، ودول تدفع إلى الدول الكبرى تكاليف بقائها العسكري على أراضيها.